



تنتشر في مالي قوات أممية تقارب 5 آلاف جندي، وقوات فرنسية تزيد على 4 آلاف جندي، إضافة إلى عشرات الآلاف من قوات الجيش المالي، تدعمهم تشكيلات مختلفة من الميليشيات المسلحة، يتركز وجودها خصوصا في وسط وشمال البلاد. ورغم هذا التواجد المكثف للقوات المختلفة إلا أن الوضع الأمني فيها متدهور بشكل كبير، ما جعل فرنسا تدفع بقوة نحو تشكيل قوة عسكرية مشتركة للحد من خطر المجاهدين الذين ازدادت وتيرة نشاطهم في المنطقة.

الهجمات التي تعرضت لها منتجعات سياحية وفنادق يرتادها رعايا غربيون، في «باماكو» و«واغادوغو» وغيرها، وقد طالبت حينها فرنسا الدول المهددة بهجمات محتملة التوافق على إطار للتحالف قبل أن تفرج باريس عن مساعدات عسكرية للدول المعنية، وهو ما اعتبر شرطا لفرنسا (تشكيل الجيش مقابل الدعم المالي).

ومع تطورات المشهد الأمني الأخيرة التي ازدادت خطورتها خاصة بعد اندماج المجاهدين في كيان واحد سمي جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، وتكثفت عملياتها التي تستهدف القوات الأممية والفرنسية إلى جانب استهدافها للجيش المالي، اضطر قادة «مجموعة 5» إلى مضاعفة حجم القوات المرتقبة لهذا الجيش، حيث سبق وأن اتفقوا في «باماكو» شهر فبراير الماضي على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من 5 آلاف جندي ولكنهم عادوا في اجتماع بالمملكة العربية السعودية الشهر الماضي إلى رفع العدد إلى الضعف (10 آلاف جندي). وبقي هاجس تمويل هذه القوات من أكبر العراقيل، حيث أشارت الحكومة المالية إلى أن تشكيل القوة سيكلف (400 مليون) يورو. بينما تعهد الاتحاد الأوروبي أنه يلتزم بـ(50 مليون) يورو في حين تم الاتفاق على تشكيل القوة بقرار أممي. ومع هذه الأموال المرتقب ضخها لأجل دعم هذا المشروع، يبقى السؤال المطروح:

في ظل الفساد المالي الذي ينخر هذه الدول المشكلة لهذا الجيش المرتقب تفعيله في المنطقة، هل سيتم نهب هذه الأموال مقلما حدث ما أموال سابقة، وما يقابله من سكوت حكومات الغرب لاسيما حكومة باريس، مقابل مزيد من الامتيازات الاقتصادية التي تسمح لهم بنهب ثروات المنطقة ضمن صفقات مشبوهة!؟

فبعد جولات ماراتونية ومشاورات مكثفة قادتها فرنسا، جرت بعضها في مكاتب الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والبعض الآخر تحت أقبية المخابرات والمؤسسات العسكرية، تم الإفراج عن قرار أممي يحمل رقم (2359) ينص على السماح بنشر القوات المشتركة (G5) في منطقة الساحل الأفريقي لمحاربة «الإرهاب والتفريب».

هذا القرار الذي طالما عارضته واشنطن، بحجة افتقاره لصيغة دقيقة ومحددة، وأصرت أن لا يمنح لهذه القوات تفويضا أمميا كاملا. على عكس فرنسا التي كانت تسعى لانتزاع قرار يمنحها تفويضا من الأمم المتحدة لاستخدام كل الوسائل الممكنة لمحاربة الإرهاب!! وعمليات الاتجار في المخدرات والبشر، قرار يتمتع بصلاحيات (الفصل 7) لميثاق الأمم المتحدة.

ولكن، ما هي هذه القوات التي احتدم الجدل فيها إقليميا ودوليا، وكانت سببا في فتور كثير من العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة؟

«قوة التدخل العسكري السريع في الساحل» أو ما صار يعرف اختصارا بـ«جيش الساحل» مشكل من خمسة دول هي: (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو)، في حقيقتها مشروع أممي فرنسي، جاء ردا على عودة نشاطات فرع الساحل والصحراء لـ«تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي»، وبعد أن فشلت القوات الأممية المعروفة اختصارا بـ«المينيسما» ومعها قوات النخبة الفرنسية المعروفة بـ«برخان» التي خلفت «سيرفال» في كبح جماح وعودة نشاط المجاهدين.

وتزامن الحديث عنه ومحاوله الإسراع في إنجاحه، مع توسع عمليات المجاهدين إلى خارج إقليم أزواد شمال مالي (مقل المجاهدين الأساسي)، في أعقاب

المغرب ترحب.. والجزائر ترفض ونتجه لتجميد بعض علاقاتها العسكرية مع دول الميدان

من جانب آخر، فقد كان لإعلان تشكيل هذه القوات ردات فعل عكسية على التحالفات في المنطقة، تمثلت في امتعاض الجزائر من هذه الخطوة، حيث لم تخف معارضتها لها ورفضها الانخراط فيها منذ أن عرضتها فرنسا في مطلع 2016م، كما رفضت مبادرات أخرى سابقة.

حيث تعتبر الجزائر تشكيل هذه القوات مخالفاً ومتعارضاً مع اتفاقية «تمنراست» التي أنشئت بموجبها «منظمة دول الميدان»، وهي الاتفاقية التي رعتها الجزائر وجعلت مقرها في مدينة «تمنراست» في الجنوب الجزائري، وأكد مسؤول أمني جزائري رفيع لإحدى الصحف أن الجزائر تتجه إلى تجميد العمل بأغلب هيئات المنظمة الإقليمية الدولية «مجموعة دول الميدان». والسبب هو التداخل العملياتي والتدخل في الاختصاصات بين المنظمة القديمة والجديدة على خلفية قرار دول الميدان الثلاث (مالي والنيجر وموريتانيا) إنشاء قوة للتدخل العسكري السريع مع بوركينا فاسو وتشاد.

كما ترى الجزائر أن مشروع «قوة التدخل العسكري» يرمي من ورائها جر الجيش الجزائري على المشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود، وهي القضية المحسومة في سياسة الجزائر والتي تعتبرها خطأ أحمر وغير قابل للمساومة، حسبما يعبر عنه ساستها وقادتها العسكريون. كما تراها مخالفة لرؤيتها للحل في المنطقة، حيث تركز الجزائر جهودها لمقاربة سياسية وحل مبني على المصالحة وجمع فرقاء الأزمة المالية في إقليم أزواد. وهو ما دأبت الجزائر تعمل عليه، ولكن باءت كل جهودها بالفشل، بسبب تدخل وتعاض مصالح الأطراف الفاعلة، على رأسها فرنسا التي تعتبر إفريقيا عموماً ومنطقة الساحل والصحراء ضمن أمنها القومي.

وعلى خلاف موقف الجزائر المعارض، فقد سارعت المغرب - كما كان متوقفاً - للترحيب بهذه القوة وأعلنت تأييدها الكامل لها، كما جاء ذلك على لسان وزير خارجيتها «ناصر بوريطة» أثناء لقائه بنظيره «النيجيري» في العاصمة «الرباط»، هذه المباركة والترحيب المغربي للمشروع الفرنسي، فسرتة كثير من الأوساط المتابعة من أهم أسباب بدء الرئيس الفرنسي ماكرون زيارته بالمغرب قبل الجزائر، كما هو معهود مع رؤساء فرنسا السابقين، كما فسرتة بعض الأوساط على أنه محاولة من فرنسا للتي ذراع الجزائر عبر إشراك المملكة المغربية في الملف الأمني الخاص بمنطقة الساحل والصحراء، وهو الأمر الذي كان ترفضه الجزائر وبشدة.

ومع النظر لاختلاف موقف الجزائر والمغرب، وموقف الجزائر مع موريتانيا التي رهن رئيسها «عبد العزيز» - الذي جاء للحكم عبر انقلاب عسكري - سيادة البلاد وحرية قرارها لمصلحة فرنسا خاصة، من أجل أن ينال دعم عواصم الغرب للفوز ببعثات جديدة، ومن أجل أن تتفادى تلك الحكومات المتشقة بالحرية وصحابة الفساد، عن جرائمه في حق شعبه وبلاد، وملفات الفساد التي تتابعه.

يتساءل بعض المراقبين والغيورين، بحرقه:

إلى متى يبقى قادة هذه الدول يتصارعون ويتنافسون من أجل تلبية رغبات ساكني قصر «الإليزي»؟ وإلى متى تبقى دولنا حداثق خلفية يرتع فيها ساسة أوروبا..

كل هذا يحدث في ظل سكوت رهيب وغياب تام لأي صوت معارض يكشف هذه الخيانة العظيمة، تشتبك في ذلك الأحزاب ونخبة المجتمع، إلا بعض الصادقين، وقليل ما هم.

ويبقى السؤال الأخير..

• هل فشل القوات العسكرية متعددة الجنسيات لإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، مرده قلة وضعف الإمكانيات العسكرية المتوفرة منذ مطلع 2013م، أم مرده للسياسة الخاطئة والعجرفة الفرنسية؟

• وهل ستضطر هذه الدول يوماً، للتفاوض مع الأطراف الضاعلة في القضية، وأولهم الشعوب المسلمة، ومن ورائهم أبنائهم المجاهدين، أم أنها ستبقى تكابر وتتجاهلها؟

• وهل ستجرح «قوة التدخل العسكري» المشكلة من دول غارقة في الفساد المالي والإداري، فيما فشلت فيه القوات الدولية «المينيسما» بدعم قوات النخبة الفرنسية المنضوية في «عملية برخان» التي عوضت «عملية سيرفال»؟

أم أن الكلمة الأخيرة، هي ما سنقرأ بقايا آثارها على رمال الصحراء المتحركة التي تأتي إلا أن تتبع كل غاز ومحتل وظالم، وإن عدنا لناظرة لقريب..

بقلم: كريم الأندلسي